

Distr.: General
1 August 2022

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2022

البند 11 (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة
التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج
العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2020-2011

قرار اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 22 تموز/يوليه 2022

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2022/L.23)]

19/2022 - برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمد خلال الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في نيويورك في 17 آذار/مارس 2022، وأقرته الجمعية العامة في قرارها 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022 الذي أهابت فيه بجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإنه يشير أيضاً إلى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2020-2011⁽¹⁾ وكذلك إلى البنود التي لم يحرز فيها برنامج العمل التقدم المرغوب نحو تحقيق الأهداف والغايات المقررة،

وإنه يؤكد أن برنامج عمل الدوحة هو جيل جديد من الالتزامات المتجددة والمعززة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية يركز على الأهداف الرئيسية المتمثلة في تحقيق تعافٍ سريع ومستدام وشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، 9-13 أيار/مايو 2011 (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.



المستقبل، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز أسواق العمل عن طريق تشجيع الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية، وتمكين البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتيسير إمكانية الحصول على التمويل المستدام والابتكاري، ومعالجة أوجه عدم المساواة، داخل البلدان وفيما بينها، وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا، وإحداث التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال شراكة عالمية منشطة من أجل التنمية المستدامة على أساس وسائل تنفيذ معززة وطموحة وأشكال متنوعة من الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً في إقامة أوسع تحالف ممكن من الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة،

واند يشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²⁾، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽³⁾، واتفاق باريس⁽⁴⁾، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁵⁾، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كيتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)⁽⁶⁾،

واند يشير أيضاً إلى مقرر الجمعية العامة 551/76 الصادر في 20 كانون الثاني/يناير 2022 بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً وإلى قراراتها 251/76 المؤرخ 28 شباط/فبراير 2022 بشأن الطرائق الإضافية لعقد المؤتمر الخامس و 258/76 الصادر بشأن برنامج عمل الدوحة،

واند يشير كذلك إلى قراره 19/2021 المؤرخ 21 تموز/يوليه 2021 بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020،

واند يشير إلى قراري الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 المتعلقين بالانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،

واند يشير أيضاً إلى المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في جنيف في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022 وإلى اعتماد إعلانه الوزاري، وكذلك إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت في بربادوس في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 واعتمد فيها عهد بريدجتاون،

واند يشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020 بشأن التضامن العالمي لمكافحة كوفيد-19، و 274/74 المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2020 بشأن التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19، و 175/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات على نحو منصف وبتكلفة ميسورة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19،

(2) قرار الجمعية العامة 1/70.

(3) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(4) المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21.

(5) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(6) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

وإنّ يسلم بأن أقل البلدان نمواً قد تضررت بشدة من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 بسبب هشاشة نظمها الصحية، وقلة فرص حصولها على اللقاحات وبطء وتيرة التطعيم، ومحدودية تغطية نظم الحماية الاجتماعية لديها، وما تواجهه من نقص في الموارد المالية والموارد الأخرى ومن ضعف إزاء الصدمات الخارجية،

وإنّ يسلم أيضاً بأن الآثار المتعددة والواسعة النطاق المترتبة على جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغيّر المناخ قد تسببت في تدهور حالة الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتجارة العالمية وأضررت باستقرار الأسواق، مما يعرّض القابلية ذاتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 للخطر الشديد،

وإنّ يسلم كذلك بما يقدمه المهاجرون من مساهمات في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في بلدانهم الأصلية والبلدان التي يقصدونها على السواء، وإنّ يلاحظ مع القلق ما خلّفته جائحة كوفيد-19 من عواقب اجتماعية - اقتصادية وخيمة لحقت بالعمال المهاجرين واللاجئين من أقل البلدان نمواً، بمن فيهم العاملون بأجور زهيدة في الاقتصاد غير الرسمي، وإنّ يلاحظ مع القلق أن توقعات تصاعد معدل نمو التحويلات المالية ستتراجع على الأرجح في عام 2022 في العديد من البلدان، مما يبرز أن تشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة وأماناً والأقل كلفة وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة سيعودان بآثار إيجابية على ملايين الأفراد الذين يعولون بشدة على هذه التحويلات،

وإنّ يرحب بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً الصادر في عام 2021⁽⁷⁾،

1 - **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً⁽⁸⁾؛

2 - **يهيب** بأقل البلدان نمواً أن تعتمد، بدعم من شركائها في التنمية، إلى اتخاذ تدابير لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً⁽⁹⁾ بسبل منها وضع استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج العمل، وإدماج أحكامه في سياساتها الوطنية وأطرها الإنمائية، وإجراء استعراضات منتظمة بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

3 - **يهيب أيضاً** بأقل البلدان نمواً أن تعمل، بالتعاون مع شركائها في التنمية، على توسيع نطاق آليات الاستعراض القطرية القائمة ونشر التقارير، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والمساهمات المحددة وطنياً، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والآليات الاستشارية القائمة، لكي تغطي استعراض برنامج عمل الدوحة، وعلى التوسع في تلك الآليات لكي تشمل جميع أقل البلدان نمواً؛

4 - **يهيب** بالشركاء في التنمية وبسائر الجهات الفاعلة المعنية أن ينفذوا برنامج عمل الدوحة بإدماجه في الأطر والبرامج والأنشطة الوطنية لسياسات التعاون الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نمواً على نحو معزّز محدّد الأهداف يمكن التنبؤ به، كما هو مبين في برنامج

(7) A/76/394، المرفق.

(8) A/77/73-E/2022/53.

(9) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وُجدت؛

5 - **يدعو** لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية إلى أن تجري كل سنتين استعراضات لتنفيذ برنامج عمل الدوحة بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

6 - **يدعو** المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والممثلين القطريين لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، إلى مواصلة التعاون مع جهات المتابعة والرصد الوطنية وتقديم الدعم لها؛

7 - **يقرر** أن يخصص الوقت الكافي في إطار برنامج عمله لمناقشة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تواجه أقل البلدان نمواً بغية تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات المحددة في برنامج عمل الدوحة؛

8 - **يقرر أيضاً** أن يستمر في تضمين جدول أعماله بصورة دورية أثناء انعقاد دورته السنوية بنداً يتعلق باستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل الدوحة وأن يواصل إجراء استعراضات دورية للتقدم الذي تحرزه أقل البلدان نمواً والقيود التي تواجهها وذلك بغية إتاحة إجراء تفاعلات مركزة، ويطلب إلى منتدى التعاون الإنمائي أن يواصل استعراض الاتجاهات في التعاون الإنمائي الدولي، وكذلك اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية، بما في ذلك فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت أسماؤها من تلك الفئة، وهو ما ستدعمه الاستعراضات التي تجريها اللجان الفنية التابعة للمجلس وغيرها من الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية؛

9 - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وكذلك منظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاياتها ذات الصلة، ويدعو تلك المنظمات إلى المشاركة الكاملة في الاستعراضات المجرة لبرنامج العمل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

10 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يكفل التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيراً للتنفيذ المنسق لبرنامج عمل الدوحة والاتساق في متابعته ورصده على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، على أن يُستعان في ذلك على نطاقٍ واسعٍ بآليات التنسيق المتاحة مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومع استمرار الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً في القيام بدور نشط في هذا الصدد؛

11 - **يعرب عن بالغ القلق** إزاء الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً، ويحيط علماً بالبيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الصادر عن مجموعة أقل البلدان نمواً بشأن كوفيد-19⁽¹⁰⁾ ويلتزم بدعم تنفيذه على النحو المناسب، ويدعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وغيرهم من

(10) A/74/843، المرفق، الضميمة الأولى.

أصحاب المصلحة إلى دعم أقل البلدان نمواً في جهود التعافي التي تبذلها وفي تنفيذها المتواصل لما تبقى من بنود خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

12 - **يدعو** إلى تكثيف التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للوائح الصحية الدولية (2005)⁽¹¹⁾، من أجل احتواء جائحة كوفيد-19 والتخفيف من أثارها ودورها، بطرق منها تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات وتطبيق المبادئ التوجيهية ذات الصلة التي توصي بها منظمة الصحة العالمية والمشاركة في المناقشات الجارية المتعلقة بصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، وبالتفاوض على هذا النص، بغية اعتماده بموجب المادة 19 أو بموجب أحكام أخرى من دستور منظمة الصحة العالمية⁽¹²⁾ على النحو الذي تراه هيئة التفاوض الحكومية الدولية مناسباً، ودعم هذه المناقشات، وإجراء مناقشات بشأن تعزيز تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) والامتثال لها؛

13 - **يلحظ مع القلق** التقديرات بأن الكثير من فقراء العالم سيعيشون بحلول عام 2030 في أقل البلدان نمواً، مما يشكل خطراً عالمياً كبيراً على تنفيذ خطة عام 2030، ويشدد على ضرورة تقديم الدعم العالمي لأقل البلدان نمواً من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، ويسلم كذلك بأهمية تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات من خلال تمكين العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون، وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نمواً على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

14 - **يؤكد من جديد** أن أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية، وكذلك على الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 التي شهدتها في الآونة الأخيرة والأوضاع المتردية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والافتقار إلى التمويل ومصادر الطاقة وتزايد انتشار الفقر، وهي التحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030، ويهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسق والمتابعة والرصد المتسق لبرنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نمواً وأن يعزز هذا الدعم؛

15 - **يطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم المساعدة إلى البلدان الجارية رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً في وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنتظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القطرية الخاصة لكل من البلدان التي رفعت أسمائها من تلك الفئة وذلك لفترة محدّدة وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

16 - **يلحظ** التحضيرات الفنية والتنظيمية التي تجري استعداداً لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المقرر أن تستضيفه الدوحة في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023 وأن يُعقد على أرفع مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، وذلك وفقاً للولاية المحددة في قرارات

(11) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

(12) United Nations, Treaty Series, vol. 14, No. 221.

الجمعية العامة 242/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 232/74 ألف المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 232/74 باء المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020 و 227/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 216/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويحث جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية، ويتطلع إلى ما ستنتهي إليه من نتائج ناجحة وطموحة؛

17 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوافي المجلس في دورته لعام 2023 بتقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج عمل الدوحة، يُقدّم إليه في إطار بند فرعي بعنوان "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً" يُدرج ضمن البند المعنون "تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة".

الجلسة العامة 34

22 تموز/يوليه 2022